

أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية: دراسة قياسية (2000-2019)

د. بن حدو أمينة^{1*}، د. دربال فاطمة الزهراء²

^{1*} جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر)، قسم العلوم الاقتصادية
² جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت (الجزائر)، قسم العلوم الاقتصادية

Article Info

Article history:

Received : July – November 2021

Received in revised form : July – November 2021

Accepted : July – November 2021

DOI: 10.46988/ICAF.01.12.2021.027

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في 12 دول عربية، باستخدام مقدر PMG، خلال فترة 2000 - 2019. أظهرت النتائج الاستثمار الأجنبي المباشر سيؤدي إلى مزاحمة الاستثمار المحلي على المدى القصير كما سيرفع من فاتورة الواردات من السلع الوسيطة وهذا ما ينعكس سلبيًا على النمو الاقتصادي للبلد المضيف. ومن ثم سيعمل على تحسين أداء النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار المحلي وهذا بنقل التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الدول العربية، مقدر PMG

1. مقدمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الدولي خاصة في ظل ظروف العولمة الاقتصادية وانخفاض المصادر الداخلية وعدم كفاية المدخرات المحلية، فمنذ التسعينات تعاضم وتطور ظهور ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات التي ساهمت في ارتفاع نسب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، ما أدى بالعديد من الاقتصاديين لدراسة الاستثمار الأجنبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي وخاصة على مستوى الدول النامية فقد توصلوا إلى اتجاهين، الأول: يركز على العلاقة الإيجابية بين المتغيرين وما ينتج عن الاستثمار من برامج تنموية ورفع كفاءة الموارد البشرية وزيادة الصادرات وتخفيض الاحتكار مع تحفيز الشركات المحلية على تحسين منتجاتهم. وغيرها، أما الاتجاه الثاني يقر أن العلاقة بين المتغيرين سلبية ولا يعتبر الاستثمار الأجنبي حتمية ضرورية لأي اقتصاد وان أثره سلبي على الدول المضيفة وهو من أسباب تراجع الاستثمار المحلي وأن شركات متعددة الجنسيات تحتفظ بالتكنولوجيا في الدول الأم، إضافة إلى ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة، كما يؤكدون أن نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بخصائص ومميزات الدول المضيفة له. ومن خلال ما سبق سوف نحاول في هذه الورقة البحثية دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالدول العربية.

1.1. إشكالية الدراسة

ومنه يتبلور لنا طرح السؤال الجوهرى التالي:

ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالدول العربية للفترة الزمنية 2000 إلى 2019؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- يوجد أثر سلبي ذو دلالة احصائية للبيروقراطية والفساد على استقطاب رؤوس أموال أجنبية وضمان مناخ عمل ملائم يرفع من مستويات النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة.
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة
- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة احصائية للبنية التحتية باعتبارها من الأسس الأولية للتنمية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية بالدول محل الدراسة

1.2. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1. تسليط الضوء على أهم الدراسات التجريبية التي تطرقت لدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي؛
2. محاولة إبراز طبيعة العلاقة التي تربط كل من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019.

1.3. منهج الدراسة

تم استخدام المنهج التجريبي في الجانب التطبيقي من خلال قياس طبيعة العلاقة التي تربط كل من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي لعينة تتكون من 12 دولة عربية، وذلك بالاعتماد على نماذج البانل التي تمزج بيانات السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية. كما تم الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي برنامج STATA15.1.

1.4. هيكل الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، حيث سنتعرف في الجزء الأول على الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي مع تسليط الضوء على أهم النماذج المفسرة للعلاقة. أما بالجزء الثاني يضم أهم الدراسات التجريبية التي تعرضت لإشكالية بحثنا لاستنباط متغيرات الدراسة القياسية مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج البحث المستخلصة ومقارنتها مع نتيجة دراستنا، أما بالجزء الثالث سنتطرق للدراسة القياسية باختبار أثر مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي على المتغير التابع وهو النمو الإقتصادي وسيكون هذا بتقدير نموذج قياسي، كما سنقوم بتحليل ومناقشة نتائج الدراسة ومقارنتها مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والواقع الإقتصادي لهذه الدول.

2. الإطار النظري

2.1. العلاقة النظرية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي

يعد الإستثمار مصدر مهم لتمويل برامج التنمية المسطرة فقد اسهم العديد من الإقتصاديين في توضيحه وتعريفه أمثال: J M Keynes ، P.Samuelson (1946)، فقد ركزوا على أن المستثمر يقوم بتوظيف أمواله المتوفرة بشراء مختلف الأصول بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن (جباري، 2016)، فالأهمية البالغة للإستثمار في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي وتزويد المستهلك سواء بالخدمات أو السلع المرغوبة جعلته محورا مهما محل اهتمام بشئ أنواعه إما استثمار محلي يكون فيه المستثمر وطني والمشروع يتم داخل الوطن ورأس المال يتم داخل الوطن ، كما يمكن أن يكون أجنبي بنوعه مباشر وغير مباشر ، فقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الإستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة القطر الام (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمر) وشركة او الوحدة الإنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبلي للإستثمار) (عبد القادر، 2004)، ركز العديد من الإقتصاديين على دراسة العلاقة بين النمو الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر فمنهم من يعتبر النمو الإقتصادي متغير خارجي والأخر متغير داخلي فتدقق المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع أما بالنسبة لنظريات التبعية فقد أوضحت أن الإستثمار الأجنبي المباشر ربما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير ولكنه سوف يخلق اختلالات في الأجل الطويل في الدول المضيفة. وهذا ما أوضحه (سولو- سوان) في نموذج، أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي محدود في الأجل القصير ويقتصر دوره على مستوى الدخل، تاركاً معدل النمو في الأجل الطويل دون تغيير، ورغم محدودية التأثير في الأجل القصير في ظل تناقص معدل العائد على رأس المال المادي، فقد أشار إلى دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعظيم عوائد الإنتاج بالإضافة إلى المؤثرات الخارجية الموجبة والتي تؤدي إلى تعظيم عوائد الإنتاجية بفعل التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له. أما نموذج (هارود- دومار)، يؤكد ان زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الإستثمار الكلي وبالشكل الذي يؤدي إلى ارتفاع النمو الإقتصادي في الدول المضيفة (أبو فحف، 1989). كما تشير دراسات إقتصادية أخرى إلى العلاقة العكسية وتأثير السلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي بسبب ارتفاع واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات اللازمة لنشاط شركات متعددة الجنسيات كما تقوم هذه الأخيرة بتحويل أرباحها إلى الخارج (بوحفص والخليل، 2017) ، إضافة إلى تأثير سلبي على الموازنة العامة للدول المضيفة خاصة عندما تقدم إعفاءات ضريبية كبيرة على تلك الإستثمارات، فالعديد من الإقتصاديين المهمين بالنمو الإقتصادي ودراسه بالاستثمار بصفة عامة واعتباره من مميزات التنمية الإقتصادية والتقدم التكنولوجي أمثال (Solow (1956 ، Kaldor(1963 ، Findlay (1978 ، Lucas (1988).

3. الدراسات التجريبية

تعددت الدراسات التجريبية المنصبة حول محددات النمو الإقتصادي كما ركزت الدراسات التجريبية الحديثة على تأثير الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي فدراسة Borenztein و اخرون (1998) توصلوا ان الإستثمار الأجنبي مهم كوسيلة نقل التكنولوجيا وان الإستثمار المحلي أكثر مساهمة في النمو الإقتصادي وذلك بدراسة قاموا لها في 69 دولة أقل نموا خلال الفترة 1970 إلى 1989 أما دراسة Soysa و اخرون (1999) توصلت أن الإستثمار الأجنبي مهما جدا للبلدان المضيفة وذلك من خلال دراسة قياسية لعينة من الدول 97 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 1980-1991 ، قد اختبر Quader Said Monsur في دراسته التجريبية علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في جمهورية بنغلادش ورومانيا باستعمال نموذج الإنحدار الذاتي توصلوا لوجود علاقة إيجابية بين المتغيرين. أما دراسة (Aitken (1997 و اخرون وضحا العلاقة السببية الثنائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي كما بينت أن الشركات متعددة الجنسيات في السوق المحلي تخلق ميزة تنافسية تسمح للمؤسسات تحسين أدائها أما دراسة Athukorala, P. W. تمحورت حول أثر الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي في الجزائر في سيريلانكا خلال الفترة الممتدة من 1959 إلى 2002 استخلصوا أنه بالرغم من الأثر الإيجابي والمواقف الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات إلا أن مناخ الإستثمار في سيريلانكا لم يتحسن نتيجة الحكم السائد والفساد وعدم الاستقرار والبيروقراطية فدراسة العلاقة بين المتغيرين (الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي) فاعلمها استخلصت وتوصلت للأثر الإيجابي منها: Mottaleb (2007) استهدفت العينة المدروسة الدول المتقدمة ، Rougier & Nicet (2008) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنوع الإقتصادي والنمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حيث تم استخدام مجموعة من المتغيرات لدراسة العلاقة مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي تكوين رأس المال، ونفقات البحث والتطوير، ومؤشر رأس المال البشري. وأظهرت نتائج البحث أن الإستثمار الأجنبي والتنوع الإقتصادي لهما تأثير إيجابي وهام على النمو الإقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن ما بينته هذه الدراسة هو أن الإستثمار الأجنبي له تأثير مباشر على القيمة المضافة والتوظيف. أكثر من آثارها غير المباشرة مثل نقل التكنولوجيا على سبيل المثال، أما دراسة Blin, Myriam و اخرون (2009) تمحورت ورقته البحثية حول تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في موريشيوس خلال الفترة 1975-2000 وقد أشارت النتائج إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الخاص المحلي هما أكثر أنواع الإستثمار التي تعزز النمو في موريشيوس. بالإضافة إلى ذلك، وجد أن رأس المال البشري يلعب أيضاً دوراً مهماً في تعزيز النمو الإقتصادي. Moise G. & Eltayab (2010) ، هدفت الدراسة إلى تحليل المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك لعينة تتكون من 36 دولة لها نفس السمات والخصائص الاقتصادية ، حيث اختار الباحثان 12 دولة تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، و 24 دولة أخرى تنتمي إلى أكثر الدول النامية استفادة من تدفقات الإستثمار الأجنبي. حيث اعتمدا على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية. لتفسير العلاقة المدروسة مثل الانفتاح التجاري والتضخم والإنفاق الحكومي ... إلخ، ومن النتائج التي خلصت لها الدراسة هو أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستفيد بنسبة أقل من حجم الإستثمار الأجنبي مقارنة بالدول الأخرى، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل مثل البيروقراطية والعقبات والحوجاز أمام التجارة. بالإضافة إلى عدم تطوير نظامها المالي، كما توصلت دراسة Esther و اخرون (2011) أن العلاقة إيجابية بين الإستثمار والنمو الإقتصادي في نيجيريا، Zenasni & Bnhabib (2013) بحثت الدراسة في أهم محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي. حيث اعتمد الباحثان على المنهج التجريبي باستخدام مجموعة من المتغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، والتضخم، والكتلة النقدية كقياس لمدى تطور الأنظمة المالية. وخلصت النتائج إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر لديه القدرة على تعزيز التنافسية الدولية وتنويع الصادرات، مما سيؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الإقتصادي على المدى الطويل ويحسن الوضع الإقتصادي في الدول المغاربية. وهذا

الاتجاه دعمته دراسة (Rachid 2015) بحيث ان المناخ الاستثماري يعد عامل حاسم لتحفيز الاستثمار الأجنبي بالدول العربية مع العمل على تنمية رأس المال البشري. أما دراسة (Hussain & Mahfuzul 2016) كشفت عن وجود علاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والتجارة ، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لبينغلا ديش للفترة من 1973 إلى 2014. باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM). وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات. حيث يكون لمتغيرات التجارة والاستثمار الأجنبي تأثير كبير على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. نظراً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة مكونان مهمان للنمو الاقتصادي في بنغلا ديش، فمن المهم صياغة سياسات تعزز النمو ونقل الحواجز أمام تدفقات رأس المال. في حين صبت دراسة (Huyen Dinh et al 2019). الى معرفة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالمدى القصير والمدى الطويل بالنسبة للدول النامية والناشئة، لا سيما خلال فترة الاضطرابات الاقتصادية التي تشمل الأزمات المالية العالمية. خلال الفترة 2000 - 2014. بالاعتماد على نماذج PANEL. حيث أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل، على الرغم من أن له تأثير سلبي على المدى القصير بالنسبة للدول هذه الدراسة.

4. اثر محددات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالدول العربية

انطلاقاً من الأدبيات النظرية، سيتم استخدام المنهج التجريبي بهذه الدراسة لاختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وأهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2019، في عينة مكونة من 12 دولة عربية والمتمثلة في: (الإمارات العربية المتحدة ARE، البحرين BHR، الكويت KWT، قطر QAT، المملكة العربية السعودية SAU، العراق IRQ، عمانOMN، الجزائر DZA، الاردن JOR، تونسTUN، المغربMOR، مصر EGY)، حيث تم اختيار عينة الدراسة لمجموعة من الاعتبارات من أهمها توفر البيانات على طول الفترة المدروسة وجميعها تنتمي للمنطقة العربية، كما سنستند على مختلف أساليب الاقتصاد القياسي لبيانات البانل Panel Data.

4.1. نموذج الدراسة

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت اشكالية موضوعنا مثل: (Mahfuzul & Hussain, 2016) (DINH (Rashid, 2015) (et al, 2019) & يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 OP_{it} + \beta_3 INFR_{it} + \beta_4 K_{it} + \beta_5 RQ_{it} + \epsilon_{it} \dots \dots (1)$$

حيث β_0 هو الثابت. $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ على التوالي هي معاملات التقدير. ϵ_{it} هو حد الخطأ. أما i و t يشيران الى الوحدات المقطعية والسلسلة الزمنية. ($i = 1, 2, \dots, 12; t = 1, 2, \dots, 20$). والجدول الموالي يوضح متغيرات الدراسة القياسية ومصادر بياناتها:

جدول 1. التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

المتغير	رمزه ونوعه	تم قياسه ب	المصدر	التوقع
النمو الاقتصادي	GDP متغير تابع	نمو اجمالي الناتج المحلي (%)	البنك الدولي	/
الاستثمار الاجنبي المباشر	FDI متغير مستقل	الاستثمار الاجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (%) من الناتج المحلي الاجمالي).	البنك الدولي	+
الانفتاح التجاري	OP متغير مستقل	مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الاجمالي او بما يعرف نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي + او نكتاد	+
الاستثمار المحلي	K متغير مستقل	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (%) من الناتج المحلي الإجمالي).	البنك الدولي + او نكتاد	+
البنية التحتية	INFR متغير مستقل	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	البنك الدولي	+
الجودة التنظيمية	RQ متغير مستقل	الملف الشخصي للاستثمار Investment profile	الدليل الدولي للمخاطر القطرية	+

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على متغيرات النموذج محل الدراسة

4.2. دراسة الاستقرار لبيانات البانل

لمعرفة مدى استقراره متغيرات النموذج، سنستخدم على أكثر الاختبارات شيوعاً لبيانات البانل اختبار (Im-Pesaran-Shin (IPS سنة 2003 . حيث يعتمد هذه الاختبار على معادلة الانحدار ل Dickey-Fuller وهذا تحت الفرضيتين التاليتين:

- H_0 : وجود جذر الوحدة ببيانات البانل.
- H_1 : لا يوجد جذر الوحدة ببيانات البانل

جدول 2. نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عند المستوى		عند الفرق الاول	
	النموذج	Prob	النموذج	Prob
GDP	Trend	0.000	Trend	/
	Demean	0.000	Demean	/
FDI	Trend	0.000	Trend	/
	Demean	0.001	Demean	/
RQ	Trend	0.023	Trend	/
	Demean	0.000	Demean	/
OP	Trend	0.141	Trend	0.000
	Demean	0,902	Demean	0.000

0.000	Trend	0.141	Trend	K
0.000	Demean	0.047	Demean	
0.000	Trend	0.387	Trend	INFR
0.000	Demean	0.778	Demean	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA15.1.

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتغيرات GDPHO و FDI و RQ مستقرين عند المستوى حيث اشارت قيم الاحتمال للاختبار IPS على أنها أقل من 5%، وبالتالي هي متكاملة من الدرجة صفر I(0)، في حين استقرت باقي المتغيرات عند اخذ الفرق الأول لها فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

4.3. تقدير النموذج الميكانيكي PANEL-ARDL

بناء على اختبار جذر الوحدة عن طريق IPS تبين لنا وجود مزيج في بيانات البانل متغيرات متكاملة من الدرجة صفر ومتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، هذا ما سيضعنا امام تقدير النموذج الديناميكي PANEL ARDL. حيث قدم هذا النموذج من قبل Pesaran and Smith سنة 1995، تم في البداية صياغة النموذج في اطار ARDL (p, q, q, ..., q) كالتالي (Pesaran et al., 1997)

$$y_{it} = \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^q \delta_{ij} x_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

بحيث:

- $i=1, 2, \dots, N$ تعبر عن الوحدات المفردة.
- $t=1, 2, \dots, T$ تعبر عن فترات الزمن.
- p, q : درجة الإبطاء والتي يمكن أن تختلف من فرد لأخر.
- y_{it} : يمثل المتغير التابع؛
- λ_{ij} : يمثل معامل المتغير التابع المبطن زمنياً؛
- δ_{ij} : تمثل مصفوفة المعلمات المتغيرات المفسرة، $x_{i,t}$: ($k \times 1$): تمثل شعاع المتغيرات المفسرة، بحيث تختلف باختلاف الفترات الزمنية والمجموعات أي (الأفراد)؛
- μ_i : تمثل الأثر الثابتة؛
- ε_{it} : يمثل حد الخطأ العشوائي.

إذا كانت المتغيرات بالمعادلة رقم (1) متكاملة من الدرجة 0 والدرجة 1 فإنها تستجيب لأي انحراف بالمدى الطويل، لهذا قد تم تزويد المعادلة بنموذج تصحيح الخطأ، ويمكن إعادة صياغتها على النحو التالي (Frank, 2007):

$$\Delta y_{it} = \theta_i (y_{i,t-1} - \hat{\theta}_i x_{it}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}^* \Delta y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^q \delta_{ij}^* \Delta x_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

بحيث:

- $\theta_i = -1 - \sum_{j=1}^p \lambda_{ij}$ وهي بمثابة المعلمة التي تعبر عن سرعة تصحيح الخطأ، والتي من المفروض أن تكون أقل من الصفر ($\theta < 0$)؛ وإذا كانت تساوي أو أكبر من 0 فهذا دليل على عدم وجود علاقة طويلة الأجل، لذا من المتوقع أن تظهر المعلمة بإشارة سالبة في ظل الافتراض بأن المتغيرات تعود إلى التوازن الطويل المدى.

4.3.1. اختبار الاستقلالية بين الأفراد

قبل الشروع بالتقدير علينا أولاً الكشف عن وجود الاستقلالية بين الأفراد Cross Section Independence بحيث يعد شرط مسبق لتقدير نموذج Panel ARDL، وهذا ما يؤكد لنا على عدم وجود ارتباط في بيانات البانل. لأنه في حالة عدم وجود الاستقلالية أي cross-sectional dependence يفشل هذا النموذج في اعطاء نتائج جيدة وذات مصداقية ويفضل استخدام CS-ARDL الذي اقترح من قبل Chudik and Pesaran سنة 2014 (Chudik et al., 2015)

جدول 3. اختبار استقلالية الأفراد

Cross Section Independence test
H0: cross sectional independence
Pesaran CD Test independence
Prob
16310 ,

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA15.1.

- من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيمة الاحتمال Pesaran CD تشير الى 0.1631 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، فمنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على وجود استقلالية بين الأفراد (والتي تمثل الدول بدراستنا).

4.3.2. اختبار التجانس Homogeneity test

للتوصل إلى أفضل النتائج لتفسير طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي وأهم محددات الاستثمار الاجنبي، سيتم تحديد معادلتين النموذج الديناميكي PANEL ARDL، وهي مقدره وسط المجموعة MG، المقترحة سنة 1995 ومقدرة وسط المجموعة المدمجة PMG، التي جاءت سنة 1999 التي لا تشترط وجود تجانس بين الافراد Heterogeneity، أو مقدره وسط المجموعة المدمجة PMG، مع نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE تستدعيان وجود التجانس Homogeneity.

جدول 4. اختبار تجانس الافراد

Homogeneity test
Test of parameter constancy
chi2(66) = 148.59
Prob > chi2 = 0.0000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA15.1.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيمة الاحتمال هي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، فمنه نرفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود تجانس بين الافراد (والتي تمثل الدول بدراستنا). ونستنتج أنه سيتم تقدير المقدرتين MG و PMG.

4.3.3. التقدير على المدى الطويل للمقدرتين MG و PMG

سننتقل إلى تقديم معادلة مقدره وسط المجموعة المدمجة PMG ومقدرة وسط المجموعة MG بالمدى الطويل، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 5. نتائج التقدير على المدى الطويل

مقدرة PMG		مقدرة MG		المتغيرات
Prob	Coef	Prob	Coef	
0.000	.2420260	0.055	.85234310	FDI
0.209	.01303870-	0.899	.01484420	OP
0.004	.09657940	0.234	-0.16567	K
0.000	.02038880-	0.347	.06939440	INFR
0.004	4.859204	0.059	10.74148	RQ
0.000	.92400510-	0.000	-1.4667	ECT

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA15.1.

4.3.4. اختبار المفاضلة Hausman test

سنستند على اختبار Hausman لسنة 1978 للقيام بعملية المفاضلة. وعليه فإن كل من فرضية العدم والفرضية البديلة لهذا الاختبار تأخذان الصيغة التالية:

- H0: نموذج PMG هو النموذج الملائم.
- H1: نموذج MG هو النموذج الملائم.

جدول 6. نتائج اختبار Hausman

chi2	sqrt(diag(V_b V_B))	(b-B)	Coefficients		VAR
			(B)	(b)	
	S.E.	Difference	pmg	mg	
7,65	.8523431	.242026	.6103171	.4415247	FDI
	.0148442	-.0130387	.0278828	.1159692	OP
Prob>chi2	-.165665	.0965794	-.2622444	.1351072	K
0,1765	.0693944	-.0203888	.0897832	.073596	INFR
	10.74148	4.859204	5.882275	5.445645	RQ

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA15.1.

بناء على نتائج الجدول أعلاه الذي يوضح اختبار Hausman، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية هي 0.1765 أكبر من مستوى معنوية 5%. وهذا يعني قبول الفرضية العدمية (أي نموذج PMG هو النموذج الملائم)، مما سننظر لاحقا الى تقديم تفسير اقتصادي لنموذج PMG بالمدى الطويل بما يتوافق مع النتائج الإحصائية لمخرجات هذا النموذج.

4.3.5. التقدير على المدى القصير للمقدرة PMG

سننظر إلى تقديم معادلة مقدرة وسط المجموعة المدمجة PMG بالمدى القصير، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول 7. نتائج مقدرة وسط المجموعة المدمجة PMG بالمدى القصير

Short Run Equation (كل الدول)							
	Prob		coef				var
	0.834		-0.08024				FDI
	0.010		0.16721				OP
	0.369		0.1406				K
	0.253		0.0822-				INFR
	0.415		-7.7498				RQ
	0.000		0.7188208				_cons
Short Run Equation (كل دولة على حدى)							
-1.048926*		-0.2103449		-0.1065514		0.557567	FDI
0.5674441*		0.0637417		-0.0288646		0.0522394	OP
0.6754511**		-0.3618609		0.458008*		-0.5724674*	K
-0.5025152*	SAU	0.0132082	MOR	-0.0108928	EGY	0.1198764	INFR
-44.55849*		12.51524		2.165253		-5.593752	RQ
0.788767		-2.045725		0.3554652		-0.7648355	_cons
-0.9657473*		-1.688983*		-0.886244*		-0.6242267*	EC
-0.2022739		-0.0114748		3.708359		-0.6748098	FDI
0.0477229		0.0842787*		0.4996077		-0.0372839	OP
0.8404785**		0.0522231		0.2547415		-0.1259122	K
-0.0882725	TUN	.0373403	JOR	-0.33361**	IRQ	-0.1443334	INFR
7.475852***		-3.000682		-94.64619*		10,92**	RQ
-0.5690398		-0.8174216		7.679908*		-0.6317778	_cons
-1.054742		-0.4624736		-1.251334*		-0.649706*	EC
-0.2426988		-0.868865		-1.72719		-0.135735*	FDI
-0.0414121		0.4631447		0.2919595		0.0440008*	OP
0.2672433		0.9048401		-0.8095706		0.1050391**	K
0.3669243**	OMN	0.0907437	QAT	-0.4542843	KWT	-0.080782*	INFR
-2.218564		34.42662		1.236945		-11.72746*	RQ
-3.304442**		5.163281***		3.060737		-0.2890667	_cons
-0.7480472*		-0.8989265*		-0.779890*		-1.07774*	EC

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA15.1.

*, **, ***، تمثل القيمة الاحصائية ل t-statistic بمعنى أن المعلمة معنوية سواء عند المستوى 1% أو 5% أو 01% على التوالي.

4.4. تفسير نتائج عملية التقدير

بناء على نتائج اختبار Hausman الذي أظهر لنا أن النموذج PMG أكثر كفاءة في تفسير العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي وأهم محددات الاستثمار الاجنبي المباشر، بحيث ظهر لنا معامل تصحيح الخطأ لجميع الدول سالب (-0.9240) والاحتمال المرافق له (Tstat) يساوي (0.000)، اذن هذا ما يؤكد لنا على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغير التابع (GDP) مع المتغيرات المستقلة (OP, FDI, INFR, K, RQ)، حيث أن الاضطرابات

والصددمات في جميع البلدان الدراسة سيتم تصحيحها بسرعة 92.40% في الفترة المقبلة. أي وجود قوة ارجاع توازن من المدى القصير إلى المدى الطويل. وهذه النتيجة تتوافق مع (2013) ZENASNI & BENHABIB، (2016) Hussain & Mahfuzul، (2019) Huyen Dinh et al، وفيما يلي سنقدم تفسير لهذه المتغيرات كل على حدى حسب مخارج معادلات التقدير وهذا على مستوى المدى الطويل وال المدى القصير:

- ✓ **المتغير FDI** والذي يعبر عن حجم صافي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر ظهر لنا عند تقدير معادلة PMG على المدى الطويل لجميع الدول، بإشارة موجبة وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، حيث إنه عند زيادة نمو هذا المؤشر بالعينة المدروسة بوحدة واحدة خلال الفترة (2000-2019) سيؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ب 0.242 وحدة. في حين لم تظهر لنا أي علاقة عند تقدير معادلة PMG على المدى القصير لجميع الدول بين هاذين المتغيرين، وهذا بالنظر إلى غياب المعنوية الإحصائية، وهذا راجع إلى مجموعة من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية خاصة من ناحية القيود المفروضة على تملك الأراضي وإلزامية المشاركة المحلية. كل هذه العوامل ساهمت بانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وحتى إن تم استقطابها تتوجه إلى القطاع الاستخراجي. أما عن مستوى كل دولة على حدى بالمدى القصير فلم يفسر هذا المتغير الا بالسعودية والبحرين حيث ظهر لنا بعلاقة عكسية ب (-1.04) و (-0.13)، ومعنوية عند 1 % ويمكن تفسير هذه النتيجة على خلفية ان التدفقات رأس المال من الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تعيق النمو الاقتصادي للبلد على المدى القصير ، بحيث أن رؤوس الاموال الاجنبية ستزاحم الاستثمار المحلي مما ينعكس سلبيًا على أداء النمو الاقتصادي، مع ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة بالمدى القصير بالإضافة الى التأثير السلبي على الموازنة العامة وهذا اذا أخذنا بعين الاعتبار وجود الاعفاءات الضريبية لهذا النوع من الاستثمارات. ولكن سينعكس ايجابا على المدى الطويل من خلال نقل التكنولوجيا والخبرة والمساهمة في تنوع سلة الصادرات والدخل مع امتصاص البطالة. وهذا يتوافق مع دراسة (2010) MOISE G. & ELTAYAB
- ✓ **المتغير K** والذي يمثل اجمالي تكوين رأس المال الثابت ظهر لنا عند تقدير معادلة PMG على المدى الطويل لجميع الدول، بإشارة موجبة وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، حيث أنه عند زيادة نمو هذا المؤشر بالعينة المدروسة بوحدة واحدة خلال الفترة (2000-2019) سيؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ب 0.096 وحدة، في حين لم تظهر لنا أي علاقة عند تقدير معادلة PMG على المدى القصير لجميع الدول بين هاذين المتغيرين، ويمكن تفسير نتيجة هذا الارتفاع الضئيل لرأس المال بحالة اذا اعتبرنا أن هذا المؤشر يمثل مستوى الاستثمار المحلي الإجمالي بحيث يخصص جزء منه في تحسين البنية التحتية ومرافق المجتمع (مجمعات سكنية، مستشفيات، مدارس...الخ) والجزء الأخر يخصص في استثمارات منتجة (كإقتناء الآلات والمعدات، مباني تجارية وصناعية...الخ)، فإننا نجد هناك خلل كبير في آليات تخصيص الموارد المالية بحيث في غالب الأحيان اذا تعرضت هذه الدول إلى نكسة اقتصادية بسبب تراجع مداخيلها فهي تقوم بسياسة الإحلال بحيث تسهر على رفع الإنفاق الاجتماعي والتي لا تظهر آثاره في شكل فوري وسريع، على حساب تأجيل أو إلغاء أحيانا الإنفاق على الاستثمارات المنتجة والمشاريع الضخمة الخالقة للثروة التي يكون لها مردود عالي في تحفيز النمو الاقتصادي على وجه العموم، وهذا فقط بغية شراء السلم الاجتماعي الذي يكون له أثر ايجابي سياسيا وسلبي اقتصاديا. كما أن هذا التفسير ينطبق بالنسبة للسعودية والبحرين بحيث ظهر لنا تأثير ايجابي ومعنوي ب 0.67 و 0.105 على التوالي.
- ✓ **المتغير OP** والذي يمثل مؤشر الانفتاح التجاري لم تظهر لنا العلاقة بالمدى الطويل لجميع الدول عند تقدير معادلة PMG، في حين وجدت عند التقدير بالمدى القصير بإشارة ايجابية ب 0.167، وهذا ما تطابق مع كل من السعودية والبحرين ب 0.56 و 0.04 على التوالي. في حين غابت العلاقة ببقية الدول المدروسة. ويعزى هذا الأمر على خلفية أن رؤوس الاموال الاجنبية في هذه الدول تتجه نحو القطاع المنتعش والذي في غالب الامر صادراته تكون من المواد الأولية على سبيل المثال النفط والغاز بالنسبة للجزائر، العراق، السعودية، الكويت، البحرين وقطر مما يساهم في تركيز سلة الصادرات اجمالا، ويعرضها للتقلبات في مداخيلها.
- ✓ **INFR** والذي يمثل البنية التحتية ظهرت لنا العلاقة العكسية بالمدى الطويل بتأثير -0.02 على الناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية ب 1%. ولم تظهر لنا العلاقة بالمدى القصير عند تقدير PMG بالنسبة لجميع الدول اي أن الأثر لا يظهر بالشكل الفوري والسريع انما يمتد على المدى البعيد. في حين وجد أثر سلبي لهذا المتغير على الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة لكل من السعودية، العراق والبحرين ب 0.50، 0.33 و 0.08 وتفسر هذه النتيجة على خلفية عدم وجود توازن بين عوائد الاستثمار في البنية التحتية مقابل الإنفاق المتزايد وغير الفعال عليها. وهذا الامر ايضا ينعكس سلبيًا على جذب رؤوس الاموال الاجنبية.
- ✓ **RQ** والتي تعبر عن وجود جودة تنظيمية خاصة فيما يتعلق ترتيب الملف الشخصي للاستثمار Investment profile حيث ظهرت لنا علاقة طردية ومعنوية عند 1% ب 4.859 على المدى الطويل، في حين لم تظهر لنا العلاقة على المدى القصير عند تقدير PMG. وهذا ما تطابق مع جل الدول ما عدا السعودية والعراق والبحرين حيث ظهرت إشارة عكسية وهذا ما يشير إلى اصطدام المستثمرين بالمعوقات الادارية والتنظيمية مرتفعة التكلفة من ناحية الوقت والكلفة المادية مع حواجز جمة التي تعرقل على القيام بالمشاريع لوجود بيروقراطية وممارسات غير شفافة. أي عدم توفير المناخ الملائم للاستثمار، واتخاذ التدابير اللازمة للاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية التي من شأنها أن ترفع من النمو الاقتصادي. وهذا الامر ما أوضحه تقرير الاستثمار العالمي والذي صنف الدول العربية من ضمن التصنيفات الضعيفة. وهي نتيجة تتوافق مع دراسة (2003) Athukorala. PW.

5. خاتمة

تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، وهذا نظرا لما تحققة من منافع وعوائد على الدول المضيفة، حيث أثبتت العديد من الدراسات على وجود ارتباط قوي بين الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي ودرجة التنوع الاقتصادي. وما سعت له هذه الدراسة إبراز أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بعينة تتكون من 12 دولة عربية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2019، وذلك من خلال القيام بدراسة قياسية باستخدام نموذج PMG-ARDL ومن النتائج المتوصل إليها هي :

- ❖ غياب العلاقة على المدى القصير بالنسبة لتدفقات الاستثمار الاجنبي وظهور أثر سلبي ببعض الدول وهذا راجع الى وجود مجموعة من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية والتنظيمية مرتفعة التكلفة من ناحية الوقت والكلفة المادية التي تحد من استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية مع توجه غالبيتها نحو القطاعات الرائدة في تصدير المواد الاولية مما تساهم في التخصص الاقتصادي بدل من تنوعه. وعليه سيتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة احصائية للبيروقراطية والفساد على استقطاب رؤوس أموال أجنبية وضمن مناخ عمل ملائم يرفع من مستويات النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة. كما ظهرت لنا العلاقة بالمدى الطويل بحيث القيام بمجموعة من الإصلاحات الجذرية العميقة ستساهم من تحسين بيئة الاعمال والمناخ الاستثماري مما سينعكس ايجابا على الاداء الاقتصادي .
- ❖ تسهر هذه الدول على رفع الإنفاق الاجتماعي والتي لا تظهر آثاره في شكل فوري وسريع، على حساب تأجيل أو إلغاء أحيانا الإنفاق على الاستثمارات المنتجة والمشاريع الضخمة الخالقة للثروة التي يكون لها مردود عالي في تحفيز النمو الاقتصادي على وجه العموم، وهذا فقط بغية شراء السلم الاجتماعي الذي يكون له أثر ايجابي سياسيا وسلبي اقتصاديا. وعليه سيتم قبول الفرضية الثانية التي تنص بوجود أثر ايجابي

- ذو دلالة احصائية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي بالدول محل الدراسة. وهذا بناء على نتائج القياسية، ولكن هذه المساهمة تكون بشكل متواضع.
- ❖ تعاني هذه الدول من عدم وجود توازن بين عوائد الاستثمار في البنية التحتية مقابل الإنفاق المتراد وغير الفعال عليها. فبرغم من اموال الطائلة التي تصرف على تحسين جودة البنية التحتية كونها محدد رئيس يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي إلا أنها لا تزال لا ترقى الى المستويات العالمية بسبب تدني مستوى الكفاءة وسوء التسيير والهدر في الاموال بسبب الفساد المتوغل في العديد من القطاعات. ومنه سيتم رفض الفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر ايجابي ذو دلالة احصائية للبنية التحتية باعتبارها من الأسس الأولية للتنمية الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية بالدول محل الدراسة .
 - ❖ وفيما يلي سوف نعرض جملة من التوصيات والاقتراحات:
 - ❖ على هذه الدول أن تضع سياسات اقتصادية هيكلية خاصة في المجالات التجارية والمصرفية والمالية وخطط لتحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة التي تعمل على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما ينبغي إزالة جميع العقبات من أجل تسهيل تحركات رأس المال؛
 - ❖ بما ان البنية التحتية بمثابة الخطوة الاولى في مسيرة تطور المجتمعات حول العالم، وكما تعد بوابة العبور الى التنمية الاقتصادية. فيجب العمل على تحسين جودة خدمات البنية التحتية لما لها اهمية قصوى في اتاحة فرص لجذب الاستثمار الاجنبي؛
 - ❖ العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من أجل خلق فرص الاستثمار التي تساهم في تعزيز مستويات التجارة البينية؛
 - ❖ ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة لتقليل من مظاهر الفساد والبيروقراطية مع تعزيز الشفافية والمساءلة خاصة فيما يتعلق بطريقة تخصيص الموارد المالية. مع العمل على بناء اطار مؤسساتي خالي من جميع المخاطر لضمان مناخ عمل صحي كفيل باستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية في جميع الأنشطة الاقتصادية لتجنب التركيز الاقتصادي والاستفادة من خبراتها والتكنولوجيات والتقنيات الحديثة المستعملة فيها.

المراجع

- شوقي جباري (2016)، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر لى النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي – الجزائر .ص. 5 .
 علي عبد القادر علي (2003) ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر . مجلة جسر التنمية . العدد 31 ،المعهد العربي للتخطيط .الكويت .ص. 4 .
 عبد السلام أبوقحف ،نظريات التمويل والإستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية .1989. ص. 13 .
 حاكمي بوحفص ، برادعي إبراهيم الخليل (2017) ، محددات الإستثمار الأجنبي في الجزائر ،مجلة البحوث الإقتصادية والمالية ، المجلد الرابع العدد الأول ،جامعة أم البواقي ،الجزائر . ص.402 .
- Aitken, Brian, Gordon H. Hanson, and Ann E. Harrison. (1997): "Spillovers, foreign investment, and export behavior." *Journal of International economics* 43.P.p 1-2
- Athukorala, PW.(2003), "The impact of foreign direct investment for economic growth: A case study in Sri Lanka." 9th International Conference on Sri Lanka Studies. Vol. 92 .
- Blackburne, W. Frank (2007), Estimation of nonstationary heterogeneous panels, *The Stata Journal*, Number 2,P- p :198 -199.
- Blin, Myriam et Bazoumana Ouattara.(2009), « Investissements directs étrangers et croissance économique à Maurice : les preuves tirées des limites testent la cointégration ». *Économie internationale* 1:P.p 47-61
- Borensztein, Eduardo, José De Gregorio et Jong-Wha Lee. (1998) "Comment l'investissement direct étranger affecte-t-il la croissance économique ?." *Journal of international Economics* 45.1: P.p115-135 .
- Chudik et al (2015), Long-Run Effects in Large Heterogeneous Panel Data Models with Cross-Sectionally Correlated Errors", *Federal Reserve Bank of Dalla Globalization and Monetary Policy Institute Working Paper*, N° 223, p121.
- De Soysa, Indra, and John R. Oneal. "Boon or bane? Reassessing the productivity of foreign direct investment." *American sociological review*.(1999)
- Eltayeb Sufian Mohamed and Moise G. Sidiropoulos.(2010), Another look at the determinants of foreign direct investment in MENA countries: An empirical investment", *Journal of economic development*, Volume 35, No2 .
- Ershad Hussain and Mahfuzul Haque (2016), Foreign Direct Investment, Trade, and Economic Growth: An Empirical Analysis of Bangladesh, *Economics* 2016, N 4, 7.
- Esther, O. A., and S. A. Folorunso(2011). "The role of foreign direct investment in economic development: A study of Nigeria." *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development* 6.1-2
- Findlay (1978), Some Aspects of Technology Transfer and Direct Foreign Investment, *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 92, issue 1.
- Huda AL-RASHID (2015), FDI and Economic Growth in the Arab Region: The Case of Knowledge Spillover Effects, Course "Research Methodology Economics, Kuwait University (Economics Department).
- Huyen Dinh (2019), Foreign Direct Investment and Economic Growth in the Short Run and Long Run: Empirical Evidence from Developing Countries, *journal of risk and financial management*, N 12-176.
- Kaldor, N. (1963) *Capital Accumulation and Economic Growth*, Seminar on the Programming of Economic Development, King's College, Cambridge.
- Khalifa, H. K. H. (2020). Media Dependency during COVID-19 Pandemic and Trust in Government: The Case of Bahrain. *International Journal of Management*, 11(11).
- Mottaleb, Khondoker Abdul. "Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth in developing countries.(2007) " .
- Nicot-Chenaf Dalila & Eric Rougier ,(2008), FDI, Diversification and Growth:An Empirical Assessment for MENA Countries, *IMF staff papers*, V 4.
- Paul Samuelson (1946), Lord Keynes and the General Theory, *Econometrica Journal*, Vol 14, N 3.
- Pesaran et al (1997), Estimation of long run relationships in dynamic heterogeneous panels, *Cambridge Working Papers in Economics*, University of Cambridge, p:02.
- Quader, Syed Manzur (2009): Foreign Direct Investment in Bangladesh: An Empirical Analysis on its Determinants and Impacts. Published in: *Asian Economic Review* , Vol. 1, No. 52: P.p. 1-16.
- Robert E. LUCAS (1988), On the Mechanics of Economic Development, *Journal of Monetary Economics* 22.
- Robert M. Solow (1956), A Contribution to the Theory of Economic Growth, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 70, No. 1.
- Zenasni Soumia1 and Benhabib Abderrezzak, (2013), The Determinants of Foreign Direct Investment and Their Impact on Growth: Panel Data Analysis for AMU Countries, *International Journal of Innovation and Applied Studies*, Vol. 2.No. 3.